الشروط والأحكام

تُقرأ الشروط والأحكام الواردة أدناه بالاقتران مع الشروط والأحكام الخاصة ببطاقات سمايلز والاسترداد النقدي المغطاة (والتي قبل بها ووافق عليها حامل البطاقة وقت القبول بالبطاقة المغطاة لدي مصرف الشارقة الإسلامي) ودليل أسعار المصرف، ويمكنكم الاطلاع عليها جميعًا عبر الموقع الإلكتروني www.sib.ae. ويُعدُّ استخدام خطة السداد بدفعات متساوية قبولًا بهذه الشروط والأحكام.

إن الشروط والأحكام الواردة في شروط وأحكام بطاقات سمايلز والاسترداد النقدي المغطاة لها نفس المعاني الواردة هنا.

أ- التعريفات

- **خطة السداد بدفعات متساوية**، ويقصد بها الخطة التي بموجبها يمكن لحاملي البطاقة المغطاة للمصرف المستوفيين للمعايير والذين يختارهم المصرف أن يقوموا بشراء سلع أو خدمات مقدمة من تجار أو مزودي خدمات معينين ، وذلك باستخدام الحد الائتماني المتاح على حساب بطاقة حامل البطاقة وسداد مبلغ الشراء على أقساط شهرية متساوية.

- **فترة التسهيل**، ويُقصد بها عدد الأشهر التي يطلبها حامل البطاقة لدفع كامل مبلغ خطة السداد بدفعات متساوية (3 ، 6 ، 9 أو 12 شهرًا).

- **القسط الشهري المتساوي**، ويُقصد به إجمالي خطة السداد بدفعات متساوية المستفاد منها، مضافًا إلى الأرباح المحسوبة ومقسومًا على فترة التسهيل (الأشهر) والمستحق السداد من قبل حامل البطاقة.

ب- الشروط والأحكام الحاكمة

1. المشاركة في خطة السداد بدفعات متساوية ستكون ، في كافة الأوقات ، خاضعة لهذه الشروط والأحكام التي تحكمها ("شروط وأحكام خطة السداد بدفعات متساوية")، وكذلك شروط وأحكام البطاقات المغطاة ، وشروط وأحكام بطاقات سمايلز والاسترداد النقدي المغطاة لدى مصرف الشارقة الإسلامي ، والشروط والأحكام العامة للخدمات المصرفية (ويشار إليها مجتمعه باسم " الشروط والأحكام")، وغيرها من القواعد أو ا الإجراءات أو التعليمات التي قد يصدرها المصرف من حين إلى آخر.

2. خطة السداد بدفعات متساوية متاحة لحامل البطاقة الأولية من بطاقات سمايلز والاسترداد النقدي المغطاة (ويشار إليه باسم " حامل البطاقة ").

3. إن الغرض من خطة السداد بدفعات متساوية هو تمكين حامل البطاقة من شراء السلع أو خدمات إسلامية مختارة مقدمة من تجار أو مزودي خدمات معنيين (والذين يحددهم المصرف من حين إلى آخر) باستخدام الحد الائتماني المتاح على حساب البطاقة الخاصة بحامل البطاقة وسداد مبلغ الشراء على أقساط شهرية متساوية.

4. يسمح المصرفُ بمعاملة خطة السداد بدفعات متساوية شريطة أن يكون مبلغ المعاملة في نطاق الحد الائتماني المتاح على حساب حامل البطاقة وكذا أن يكون حساب البطاقة مستمرًّا وساريًا وقت التحويل.

5. يبلغُ المصرفُ حاملَ البطاقة بسعر الفائدة المُطبق (والذي سيكون على أساس تقليل أساس النسبة وخاضعًا لزيادة تقديرية يقدمها المصرف)، وكذلك الرسوم الإدارية وفترة تسهيل خطة السداد بدفعات متساوية، وذلك قبل إجراء حامل البطاقة لمعاملة خطة السداد بدفعات متساوية.

6. قد يستغرق تحويل معاملة بيع بالتجزئة إلى خطة السداد بدفعات متساوية ما يصل إلى 4 أيام عمل اعتبارًا من تاريخ الطلب.

7. بإجراء خطة السداد بدفعات متساوية، يتم تقليل الحد الائتماني المتاح لحامل البطاقة من خلال حجب مبلغ يعادل مبلغ خطة السداد بدفعات متساوية، ولكنه يتم استرجاعه بمبلغ كل قسط يتم سداده إلى المصرف من أقساط خطة السداد بدفعات متساوية.

8. في حال ظلت هناك مبالغ مستحقة من خطة السداد بدفعات متساوية بعد انتهاء فترة تسهيل خطة السداد بدفعات متساوية، فحينئذٍ تخضع هذه المبالغ لأسعار الفائدة السائدة والمعمول بها على البطاقة.

9. الموافقة على طلب خطة السداد بدفعات متساوية هو أمر يرجع إلى تقدير المصرف وحده دون غيره.

10. الأقساط المسددة من قبل العميل تكون تسوية للحد الأدنى الأول المستحق في الأمر الوارد أدناه ؛ وحينئذ يكون أي قسط إضافي غطاء لرصيد الكشف متبوعًا بأية مشتريات تتم بعد إصدار الكشف. يطبقُ المصرفُ قسط حامل البطاقة على فئات الرصيد في الأوامر الآتية :

- الأقساط
- الأرباح
- المشتريات
- الرسوم والمصروفات
- المعاملات النقدية

في حال كان القسط المسدد أكبر من إجمالي المبلغ المستحق ، فإن المبلغ الزائد عن القسط سيُطبق على :

- المقدم النقدي و المشتريات عن الشهر الحالي
- رسوم الخدمة عن الشهر الحالي

11. في حال سدد حامل البطاقة ما هو أقل من الحد الأدنى لمبلغ القسط المستحق بحلول وقت استحقاق القسط المنصوص عليه في كشف الحساب، فحينئذٍ يحق للمصرف فرض غرامة حسبما يتفق وجدوله الخاص بالرسوم والغرامات السائد والمعمول به في هذا الوقت.

12. يحتفظ المصرف بالحق ، وفق حدود الشريعة الإسلامية ، في أن يعدل و/أو يلحق بالشروط والأحكام هذه في أي وقت ، وأي تعديل أو ملحق يجب إتاحته على الموقع الإلكتروني للمصرف : www.sib.ae. إن استبقاء أو استخدام البطاقة بعد تاريخ سريان أي من هذه التغييرات التي تطرأ على الشروط والأحكام هذه يُعتبر أمرًا يشكلُ قبولًا بهذه التغييرات دون تحفظ من قبل حامل البطاقة. في حال لم يقبل حامل البطاقة بالتغيير المقترح، فحينئذٍ يجب على حامل البطاقة أن يتوقف عن استخدام البطاقة ويقوم بتسوية أي مبلغ مستحق للمصرف فيما يتعلق بذلك (بما في ذلك أية دفعات أو أقساط مستحقة عن خطة السداد بدفعات متساوية).

13. لا يتحمل المصرف أية مسؤولية تنشأ عن رفض طلب خطة السداد بدفعات متساوية و/ أو التأخر في إجراء معاملة خطة السداد بدفعات متساوية.

14. يمكن لحامل البطاقة أن يستفيد من تسهيل خطة السداد بدفعات متساوية من خلال الشراء من تاجر معين، ثم يتصل بالمصرف من خلال قنوات التواصل المحددة ويطلب تحويل معاملة بطاقة إلى معاملة خطة السداد بدفعات متساوية. وبدلًا من ذلك، إذا نما إلى علم المصرف بأن معاملة بطاقة قد تمت لحامل البطاقة لدي تاجر أو مزود خدمة ذي صلة، فحينئذٍ يجوز للمصرف الاتصال بحامل البطاقة للاستعلام عما إذا كان حامل البطاقة يرغب في تحويل معاملة البطاقة المذكورة إلى معاملة خطة السداد بدفعات متساوية. وفي هذه الحالة، سيعتبر أي تأكيد من جانب حامل البطاقة على أنه تعليمات صادرة من قبل حامل البطاقة.

15. تسهيل خطة السداد بدفعات متساوية يسمح لحامل البطاقة بأن يقوم مسبقًا بسداد إجمالي خطة السداد بدفعات متساوية دفعةً واحدة مسبقة. ولكن، يحق للمصرف فرض رسوم للدفع المسبق (بالسعر الذي يحدده حينئذٍ حسبما يتفق وجدول الرسوم والمصروفات السائد الخاص بالمصرف).

16. في حال أخفق حامل البطاقة في سداد أي قسط بالكامل لعدد قسطين شهريين متتاليين من أقساط خطة السداد بدفعات متساوية ، فحينئذ يصبح الرصيد المستحق بالكامل عن إجمالي مبلغ خطة السداد بدفعات متساوية مستحقًا على الفور للسداد من قبل حامل البطاقة ، ويحتفظ المصرف بالحق في المطالبة بسداده واسترداده على الفور وفق تقديره المطلق.

17. تُحال أية شكوى بخصوص جودة السلع التي تم شراؤها أو الخدمات التي تم تقديمها من خلال خطة السداد بدفعات متساوية إلى التاجر أو مزود الخدمة المعني ، ولا يؤثر هذا على التزام حامل البطاقة بالاستمرار في سداد الأقساط الشهرية المتساوية إلى المصرف. يخضع شراء السلع و / أو الخدمات بموجب خطة السداد بدفعات متساوية إلى الشروط والأحكام الخاصة بالبائع و / أو مقدم الخدمة الذي ليس له علاقة بالمصرف أو التزام حامل البطاقة بسداد الأقساط الشهرية المتساوية إلى المصرف. وبتحويل معاملة إلى خطة السداد بدفعات متساوية، يقر حامل البطاقة بصحة وأصالة هذه المعاملة واستحالة النزاع عليها.

18. هذه الشروط والأحكام يحكمها وتفسر بما يتفق والقوانين المعمول بها في إمارة الشارقة وكذا القوانين الفدرالية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك إلى الحد الذي لا يتعارض مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق تفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف.

توقيع العميل: ..... **التاريخ:** | DD | MM | YYYY |